من ان حق زايدة وشيء فاعل يكن او اسمها فيلزم عليه خلو
الخبر من رابطة بالمبتدا **قوله** حرف بسيط في ادخاله ذلك
تحت جزايه التفسيرية نظر لان التنبيه الذي في المتن لا يفيده وكذا
قوله والتفصيل لا قوله والتوكيد ايضا وان زعمه البعض لان
المراد بالتوكيد هنا تحقيق الجواب وافادة انه واقع ولا بد
بتعليقه على محقق وهذا حاصل مع مهما يكن من شيء
كما لا يخفى **قوله** فيه معنى الشرط قال ابو حيان قال
بعض اصحابنا لو كانت شرطا لتوقف جوابها على شرطها
مع انك تقول اما علما فعالم فهو عالم ذكرت العلم او لم
تذكره بخلاف ان قام زيد قام عمرو فقيام عمرو متوقف على
قيام زيد واجيب بانه قد يجيء الشرط على ما ظاهره عدم
التوقف كقوله متى كان ذا ابن فهذا ابي لكن يخرج ذلك على
اقامة السبب مقام المسبب الا ترى ان المعنى من كان ذا ابن
فاني لا اخونه لانه ابي بتا وكذا قولهم اما علما فعالم المعنى مهما
تذكر علما فذكرك له حق لانه عالم ولا يكون ذكره حقا حتى تذكره
قاله السيوطي وقد اساء البعض التصرف فيه فقرره على غير
وجهه وانما قال فيه معنى الشرط ولم يقل الشرط لتصريح
غير واحد من النحاة بانها ليست حرف شرط وانما افادتها الشرط
لنيابتها عن اداة الشرط وفعله افاده الشمني وعدم ثمرة الشرط
في اما لكون القصد منه تحقيق وقوع الجزاء لا محالة ليس على
اصل الشروط من تعليق وقوع الجزا بحالة وقوع الشرط
دون غيرها افاده الدماميني وعلى هذا لا يرد الاعتراض السابق
الذي نقله ابو حيان عن بعض الاصحاب **قوله** وقد يلي الخ قال
في المغني وجه الدلالة ان الفا في نحو الآية التي ذكرناها وهي
فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق لا يصح ان تكون عاطفة اذ لا
يعطف الخبر على مبتدائه ولا زائدة لعدم الاستغناء عنها فتعين
انها فا الجزا انتهى بتصرف قال الشمني وقد يقال لا يمتنع ان تكون
زائدة وقد لزمت وكم زائد يلزم كالباء في افعل به في التعجب ولك
دفعه بان اللزوم لغير مقتضى ينافي الزيادة ولزوم الباء في افعل

مع زيادتها

مع زيادتها المقتضى وهو قبح اسناد صورة الامر الى الظاهر
فان قلت مهما التي اما في تقديرها لا يلزمها الفا الا اذا
لم يصلح جوابها لمباشرتها فلم لزمت الفا اما مطلقا قلت
قال الرضي انما وجبت الفا في جواب اما ولم يجز الجزم وان
كان فعلا مضارعا لانه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه
قبح ان تعمل وشرطيتها اما خفية لكونها بطريق النيابة
بخلاف شرطية مهما لكونها بطريق الاصالة فجعل لزوم الفا
قرينة شرطيتها ويبقى في المقام بحث وهو ان الفا انما
تدل على كون اما فيها معنى مطلق الشرط فلم قدروها
بخصوص مهما وقد يجاب بان تقديرها اولى هنا
لان ان للشك وهو لا يناسب الشرطيات وجود شيء ما محقق
واياما تستدعي زيادة المقدر للزومها الاضافة لان يقال
اي شيء يكن الخ وغير هذين خاص بقبيل كالزمان في متى والمكان
في اين والعاقل في من وغير العاقل في ما وليس المراد هو
الخصوص لكن هذا انما يتم على القول بان مهما اعم من ما
لا على ما قدمه الشارح ان مهما بمعنى ما قال في التصريح وكون
اما تقدر بمهما هو قول الجمهور انتهى وقال بعضهم اذا قلت
اما زيد فمنطلق فالاصل ان اردت معرفة حال زيد فزيد
منطلق حذفت اداة الشرط وفعل الشرط وانيبت اما
مناب ذلك انتهى فتفطن **قوله** وفا التلو الخ كالاستدراك
على قوله اما كمهما يك من شيء واعلم ان هذه الفا مؤخرة
من تقديم لان اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شيء
فزيد قائم ثم حذف اسم الشرط وفعل الشرط ومتعلقه
ثم جيء باما نائبة عما حذف فصار اما فزيد قائم فزحلقت
الفا لاصلاح اللفظ اذ يستكره تلو الفا الاداة او لانها هي
اشبهت العاطفة وليس في الكلام معطوف عليه فصار
اما زيد فقائم بتاخير الفا من المبتدا الى الخبر ويجوز تاخير
المبتدا نحو اما قائم فزيد كذا في الفارضي قال السيوطي
فقد حصل من ذلك اربعة اشيا تخفيف الكلام بحذف الشرط

في الجزا الذي هو ابعد منها من الشرط ولما لم تعمل في الجزا وجبت الفا الخ وقال بعضهم لما كانت [illegible] صح

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)